

أثر متغير الأزمة على تنامي الهجرة غير الشرعية في زمن جائحة كورونا
وانعكاساتها على الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية

The impact of the crisis variable on the growth corona of illegal immigration in the time of pandemic and its implications for the societal security in Maghreb region

ناير بن رقية فتيحة*

- جامعة وهران 2 محمد بن أحمد-

البريد الإلكتروني: nairbenrokiaz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/10/17 - تاريخ القبول: 2022/10/30 - تاريخ النشر: 2022/11/30

الملخص باللغة العربية:

تعالج هذه المقالة أبعاد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وتداعياتها على ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية في دول المنطقة المغاربية و تهدف أيضا إلى تسليط الضوء على أثر متغير الأزمة في بناء مقاربة تحليلية لفهم انعكاسات محدّات أزمة الأمن المجتمعي على تنامي ظاهرة الهجرة في زمن كورونا أي باعتماد مقاربة إدارة الأزمة بالأزمة وأثناء الأزمة.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: متغير الأزمة؛ جائحة كورونا؛ الهجرة غير الشرعية؛ الشباب
: المنطقة المغاربية.

Abstract:(obligatory)

This article deals with the dimensions of the economic, social, political and security crisis and its repercussions on the high rates of illegal immigration in the Maghreb region, as it expected on the impact of the crisis variable in building an analytical approach to understand the repercussions the societal security crisis on the growing phenomenon of illegal immigration in the time of corona that is by adopting an analytical approach to crisis management during the crisis.

Keywords: the crisis variable; corona pandemic; the illegal immigration; young; the Maghreb region

مقدمة:

تعاين معظم دول المنطقة المغاربية من جراء أزمة كورونا كوفيد19 تحديات اقتصادية واجتماعية وسياسية انعكست على المجال الأمني وأصبحت الهجرة غير الشرعية خاصة أكبر تهديد لائتمالي أمام الحكومات العربية والمغاربية على وجه التحديد، ولعل أبرز تلك التحديات التي تزامنت مع تفشي ظاهرة الفساد والبيروقراطية وضعف الأداء الوظيفي والاستراتيجي لمؤسسات الدولة أثناء الغلق والحجر المنزلي وبعده في التعامل مع تداعيات أزمة كورونا وامتدادها أفقيا وعموديا على أزمات أخرى وصعوبات تحويل مخرجات الأزمة إلى إمكانات المواجهة الفعالة في مستوى تطلعات الشعوب المغاربية.

تحاول هذه الدراسة الوقوف عند محدّدات الأزمة الكامنة وراء ارتفاع معدّلات الهجرة في صفوف الشباب (البطّال وخريجي الجامعات) خاصة وأسبابها وكذا البحث في الآليات

والحلول والمقاربات الكفيلة بمواجهة تحديات أزمة كورونا وانعكاساتها على الهجرة كظاهرة عالمية محورها الرئيسي البحث عن مستوى رفاه إنساني مقبول حتى لو كان المصير مجهولا.

إشكالية الدراسة:

تشكل دول المنطقة المغربية -محل الدراسة- بيئة خصبة لعبور الهجرات الوافدة من أعماق إفريقيا إلى أوروبا من جهة وبيئة مصدرة للهجرة نحو العالم سواء في شكل هجرة الأدمغة أو هجرة العمالة أو هجرة غير شرعية عبر البحار والبر، فكيف تواجه الحكومات المغربية في ظل أزمة كورونا تنامي ظاهرة الهجرة؟ وما هي المقاربات الإستراتيجية الكفيلة بمواجهة تحديات الأمن الإنساني للمواطن المغربي للحد من شعوره بالاغتراب في ظل الأزمة؟

الفرضيات العلمية:

- 1* إن الهجرة ظاهرة كونية وهي ثابت من ثوابت الوجود البشري.
- 2* يعتبر متغير الأزمة متغيرا مستقلا في دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 3* كلما تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية والصحية المتزامنة مع جائحة كورونا كلما ارتفعت معدلات الهجرة غير الشرعية.
- 4* تشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تهديدا مباشرا على الأمن الإقليمي لدول الجوار المغربي.

المناهج المعتمدة:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في الأثر الكامن وراء توظيف متغير الأزمة بمختلف أبعادها في تحديد دوافع تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعوامل انتشارها حتى في زمن

جائحة كورونا في المنطقة المغربية الجزائر وتونس وليبيا نماذج للدراسة بالتركيز على مرحلة تاريخية جوهرية تتمثل في بدايات انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 أي منذ حوالي ما يزيد عن ثلاث سنوات.

ومن أجل ذلك استعانت الدراسة في تحليل العلاقة بين تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فئة الشباب وبين تحديات المعضلة المجتمعية التي طفت على واجهة المشهد الأزموي الذي تداعى في ظل جائحة كورونا على جميع الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا، فكان المنهج المقارن أداة مناسبة لتفسير أسباب بروز السمة المشتركة بين الدول الثلاث في ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية في صفوف الشباب الذي يعاني مخرجات وضع أزموي تراكمي نتيجة الأعباء الاقتصادية (التضخم وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار) والأزمات السياسية (الانسداد السياسي، الحراك الشعبي، فشل الدولة في مواجهة تداعيات أزمة كورونا) وتفاقم الآفات الاجتماعية (البطالة، تسريح العمال، تدني مستوى معيشة المواطن المغربي، تراجع قيمة العملات المحلية) من جهة.

بالإضافة إلى تحليل أوجه الاختلاف التي زادت في تنامي الظاهرة على اختلاف مستويات الأزمة في تونس وفشل مشروع بناء الدولة ودمقرطة مؤسسات النظام السياسي الجديد ودولة الحق والقانون في ليبيا في ظل أزمة الدولة المتوقفة بالإضافة إلى التجليات الاقتصادية والاجتماعية على الوضع في الجزائر خاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتراجع قيمة الدينار الجزائري بشدة وحلت مواضيع التنمية والبناء الاقتصادي محل قضايا التغيير والإصلاح السياسي العميق في أجندة النخبة الحاكمة.

كما يشكّل المنهج التاريخي أداة مفيدة في التتبع التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغربية والمرتبطة بالتراكمية التاريخية الاستعمارية، فمنذ بداية الستينيات شجعت السلطات الفرنسية العمالة الجزائرية والتونسية و الليبية للهجرة إليها بحثا عن دوائر الرزق والكسب في قطاع البناء والفلاحة والصناعة والمناجم

والسكك الحديدية في فرنسا وإسبانيا وإيطاليا بالنسبة للعمالة الجزائرية والمغربية في شكل هجرات وافدة بشكل قانوني إلى دول الشمال المتوسط بحثا عن ملاذ آمن للرزق والرفاه الاقتصادي والاجتماعي ولكن منذ السبعينيات إلى مرحلة جائحة كورونا أصبحت الهجرة غير الشرعية هاجسا سياسيا وأمنيا يترجم امتداد الأزمة المتعددة الأوجه من المنطقة المغاربية إلى أوروبا.

وكذلك وظّفت هذه الدراسة اقتراب الأزمة بهدف تفسير العلاقة بين متغير الأزمة بأبعادها وعواملها وبيئتها ومستوياتها وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في زمن جائحة كورونا باعتبارها أزمة ممتدة انعكست على الواقع المعيشي الاقتصادي والاجتماعي وصوّرت لنا الصعوبات التي فرضتها سياسات الدول المغاربية في مواجهة تداعيات أزمة كورونا في إطار إجراءات الحجر الصحي والذي لم يمنع الشباب من ركوب قوارب الموت بحثا عن ظروف أحسن في الدول الأوروبية رغم أنها هي الأخرى تعيش مضاعفات وتداعيات أزمة كورونا وبدرجات متفاوتة.

شهد العالم منذ حوالي ثلاث سنوات تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي والأمن الصحي العالمي وأزمة التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية بسبب انعكاسات سياسات الغلق والحجر الصحي التي انتهجتها الدول لمواجهة ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا كوفيد 19.

ولكن الغريب في الأمر أنه رغم الغلق وتشديد الإجراءات الوقائية ورغم غلق المجال الجوي بوقف حركة الطيران الدولي وغلق المجال البري والملاحة البحرية إلا أن مؤشرات الدراسة لظاهرة الهجرة حسب تقارير منظمة الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية وتقارير التنمية البشرية وغيرها عرفت ارتفاعا مسبقا في معدلات الهجرة خاصة من دول المنطقة العربية والهجرة غير الشرعية على وجه التحديد.

ويرجع معظم الباحثين السبب المحوري في ذلك إلى متغير الأزمة كمتغير مستقل في تنامي ظاهرة الهجرة بسبب التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية لجائحة كورونا على نمط حياة الأفراد سواء الذين تعرّضوا للتسريح من وظائفهم أو هم في بطالة مزمنة أو تمّ التخلي عن خدماتهم أو بفعل سياسات الدول لمواجهة انهيار اقتصادياتها وعجز خزائنها عن تلبية حاجيات مواطنيها أو بسبب استمرار حالة الحروب الأهلية والنزاعات المسلحة التي تشهدها مثل ما تعرفه دول المنطقة العربية في اليمن وسوريا والعراق وفي المنطقة المغاربية في ليبيا وتونس وموريتانيا.

المبحث الأول: الضبط المفاهيمي لمتغير الأزمة والهجرة غير الشرعية والأمن المجتمعي

يحمل متغير الأزمة مدلولاً خاصاً وبالغ الأهمية في التأثير على ارتفاع معدلات الهجرة في العالم وقد أشار معهد دراسة الهجرة الدولية في كثير من الدراسات إلى أنّ الأزمة هي محدد رئيسي في تنامي ظاهرة الهجرة الدولية وتشمل مختلف المجالات لتشكّل ظاهرة جديدة ومركّزة في دراسة مواضيع الأزمة الإنسانية ألا وهي "هجرة الأزمات" على فرض يقين يقضي بتنوع الأزمات من أزمات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ونفسية ولكنها تؤدي في الغالب إلى "أزمات إنسانية" يفقد الإنسان في ظلّها كرامته الإنسانية في ظل ارتفاع معدلات البطالة والفقر والمجاعة والأوبئة والحروب والنزاعات المسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان والنزوح واللجوء والهجرة.¹

إنّ الدافع الجوهري لحدوث الهجرة سواء العادية أو السرية أو التهجير أو النزوح القسري يكمن في حدوث أزمة ومتغير الأزمة متغير مستقل في حدوث ظاهرة الهجرة بكل

¹ سوزان مارتن، سانجولافيرانسغي، ابي تايلور، نشرة الهجرة القسرية، أزمة، مارس 2014، ص.5

أشكالها وهذا ما ستسعى الدراسة إلى إثباته والتحقق منه في إطار جغرافي يتمثل في المنطقة المغاربية ليبيا والجزائر (نماذج مقارنة).

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للأزمة:

يفيد مصطلح أزمة في اللغة اللاتينية krinin بمعنى اتخاذ القرار، ويشير إلى مرحلة حاسمة في اتجاه أو مسار المرض، ويشير أيضا إلى الموقف أو الفرصة لدرء الخطر، كما يعني الموقف الذي يربك موارد المجتمع ويهدد استقرار أنظمة الحكم فيه ويمكن أن يشكل خطراً يدمر الحياة اليومية لعدد كبير من الناس.²

تحدث الأزمة بشكل مفاجئ وتشمل مواضيع وجوانب مختلفة تمس الأفراد والمجتمع والدول وغيرها من الفواعل وتتطلب اتخاذ قرارات في ظل حالة من الضغوط ويلعب متغير الزمن دورا مهما في عمر الأزمة بإطالتها وامتدادها أو التحكم بها في ظرف زمني قياسي، ويمكن أن تحدث الأزمة نتيجة سوء الإدراك لحجم تدفق المعلومات وعدم التحكم ونتيجة لسوء السلوك أو رد فعل غير متوقع أو تغير في نظام القيم والسلوكيات التي تحكم العلاقات التفاعلية بين الأفراد والجماعات والدول.

تدرس العلوم السياسية الأزمة من خلال التركيز على وسيلة إدارة الأزمة كاستخدام القوة العسكرية والمواجهة أو التوصل إلى حلول سلمية باستعمال الدبلوماسية ومباشرة المفاوضات وتوظيف المساعي الحميدة والوساطة والتحكيم والتوفيق والقضاء الدولي لحل الأزمة.

لطالما ارتبط مفهوم الأزمة عند شارلز هيرمان Charles Herman بثلاثة عناصر أساسية ألا وهي:

❖ عنصر المفاجأة: لا يدرك صانع القرار وقوع الأزمة، فهي تهديد كبير ومفاجئ في ظرف قصير.

² آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الازمات، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2021، ص 8.

❖ عنصر التهديد: يرى باري بوزان Barry Buzan أنّ حدوث الأزمة مرهون بشدّة

درجة التهديد الكبيرة تواجه وحدة صنع القرار.

❖ عنصر الزمن: إنّ التغذية الاستجابية لصنع القرار أثناء الأزمة مرتبطة بعامل

الوقت إذ أن صانع القرار لا يملك وقتاً كافياً لاتخاذ القرار المناسب إزاء الأزمة

الدولية مثلاً لأنّها غير متوقعة وفجائية.

أمّا في المعنى الإداري للأزمة فهي حدث كبير يؤدي الى الفوضى داخل المنظمة ويؤثر

سلباً على أدائها لمهامها ووظائفها، فالأزمة تؤدي إلى خسائر غير متوقعة لأنها تحدث فجأة

ولا تسمح باتخاذ القرارات الناجحة مسبقاً في ظل الخيارات المتاحة.

المطلب الثاني: تحديد ماهية الهجرة غير الشرعية

يعتبر مفهوم الهجرة مفهوماً ممتدّاً إلى حاجات الإنسان والكائنات الحية الأخرى إلى

مواطن الماء والموارد الطبيعية حيث توفر مصادر للحياة البشرية والحية، فالهجرة حركة

كونية تمسّ الإنسان والحيوان ولكن الحديث عن الإنسان في حاجته إلى الهجرة تختلف

باختلاف متغير الأزمة وأنواع الأزمات وشدّة تهديدها لبقاء النوع البشري، وهناك الهجرة

القانونية والتي يقصد بها مغادرة حدود دولة ما والدخول في حدود دولة أخرى وفي هذه

الحالة وفق المفهوم القانوني فحالة انتقال الأفراد وفق ما تحدّده دول الإيفاد

والاستقبال من إجراءات قانونية تسمّى الهجرة الشرعية.³

أمّا الهجرة غير الشرعية فهي ظاهرة غير قانونية تتسم بحالة التسلّل عبر الحدود

البرية والبحرية والإقامة في إقليم دولة أخرى بطريقة غير قانونية أو سرية، وتأخذ ظاهرة

الهجرة غير الشرعية عدة مسميات كالهجرة السرية والهجرة غير النظامية والهجرة غير

القانونية، وأصبحت الهجرة غير الشرعية ظاهرة تهدّد الأمن المجتمعي والأمن السياسي

³ كريفيغ الاطرش وفتحي عكوش، " الهجرة غير الشرعية: دوافعها واليات معالجتها وطنياً ودولياً"، مجلة

الدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جوان 2016، ص. 269.

والاقتصادي للدول وتعتبر إحدى مصادر التهديد اللاتماثلية للأمن فهي تهديد صلب يتطلب من الدول قوانين صارمة وتدابير لمواجهةها ولكنها عرفت تزايداً كبيراً في السنين الأخيرة وساهمت جائحة كورونا في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية نظراً للظروف التنموية الأزموية للدول التي تداعت بسبب مخلفات أزمة كورونا كوفيد 19.

المطلب الثالث: الأمن المجتمعي والهجرة غير الشرعية

ترتبط الهجرة غير الشرعية بمؤشرات أزموية للمعضلة الأمنية المجتمعية والتي تنطلق مبادئها من مفهوم الأمن المجتمعي حيث يرى باري بوزان أنّ المعضلة الأمنية تتمحور حول الهوية حول ما تشير به المجموعة البشرية إلى نفسها بضمير "نحن" وقد يؤدي المسار التطوري والتفاعلي لتنامي هذه العملية إلى معضلة أمنية مجتمعية إذا أصبحت الهوية جوهر الصراع على المصالح بين مختلف المجموعات الأخرى، ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية وهذا بالالتجاء إلى المكونات المجتمعية بدلاً عن مؤسسات الدولة كضمان وحيد للأفراد لحماية أنفسهم.⁴

يقول باري بوزان: "ففي خضم النظام الدولي المعاصر يُعنى الأمن المجتمعي بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على سماته الخاصة في سياق مجموعة من الظروف المتغيرة وتهديدات فعلية أو محتملة، وبدقة أكثر فهو يرجع إلى استمرارية -ضمن شروط مقبولة لتطور- النماذج التقليدية للغة، الثقافة والروابط بالإضافة إلى الهوية والشعائر الدينية والوطنية بهذا النوع من التعريف، من الصعب جداً التحديد بموضوعية فيما إذا كان هناك تهديد للأمن المجتمعي من عدمه والطريقة المثلى هي التركيز على دراسة المسار الذي تدرك من خلاله جماعة ما أن هويتها مهددة لأنه على هذا الأساس تبدأ في التصرف بطريقة أمنية.

⁴ عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة

والقانون، عدد 5، جوان 2011، ص. 108.

وإذا كانت التهديدات ضد أمن الشعوب والأفراد في عالم اليوم لا تأتي من الحروب أو انتشار القوات المسلحة والنزاعات المسلحة في العالم فإنها تنجم عن الركود الاقتصادي والاضطرابات السياسية وندرة الموارد والأزمات الهوياتية المجتمعية والإرهاب والجريمة المنظمة والأمراض والأوبئة.⁵

وتشكل عوامل مُهيّجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وارتفاع تدفقات الهجرات الوافدة الى بيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية آمنة، إنّ أبرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب تكمن في العلاقة بين تدفق الهجرة والتصادم الحضاري فباري بوزان يرى أنّه من الأرجح أن يتحول الأمن الاجتماعي إلى مسألة أكثر أهمية في المرحلة اللاحقة لمرحلة البناء الاجتماعي بعد التحولات العميقة التي أفرزتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة في العلاقة بين دول المركز ودول المحيط أي دول الأطراف عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية والمتنافسة، ويعتبر أيضا أنّ الهجرة الآتية من الجنوب والمنطقة المغربية مثلا من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي للغرب لتهديدها للهوية الحضارية وثقافة مجتمعاته.⁶

إذن، أصبح أمن المجتمع مخترقا ويتعرض لمصادر تهديد جديدة لقيمه ومبادئه وكيونته الهوياتية وأمن المجتمع هو امتداد لأمن الفرد وسابق لأمن الدولة وبالتالي تبقى مسألة تحديد مفهمة الأمن من قبل التصورات الجديدة لاستقرار حقل الأمن على منطلقات معينة ذلك أن مفهوم الأمن مفهوم نسبي ديناميكي متغير بتغير مصادر تهديده وبنية أطراف الوضع الأمني والتوجهات الإستراتيجية للدول والفواعل غير دولة في اختيار

⁵ عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40،

أفريل 2005، ص. 59.

المرجع نفسه، ص. 60-61.

أدوات أمنيتها لمواجهة تحدّيات الهجرة غير الشرعية وانعكاسات أزمة كورونا كوفيد 19
على مستقبل الاستقرار والأمن المغربي والإقليمي والعالمي.

المبحث الثاني: محددات متغير الأزمة في تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغربية

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة منتشرة في جميع النطاقات الجغرافية عبر
البر أي باختراق الحدود والجيوب الأمنية أو عبر البحر باختراق المياه الإقليمية دون
رخصة شرعية سواء من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى أخرى أو عبر الصحاري والجبال
والغابات والأدغال مثل ما هو الحال بيم أمريكا اللاتينية نحو أمريكا الجنوبية أو من
أوروبا الشرقية نحو أوروبا الغربية أو من إفريقيا السوداء نحو الشمال أو المنطقة
المغربية عبر حدودها المنكشفة أمنيا.

وتتم الهجرة غير الشرعية بطرق منافية للقانون ولا تخضع للإجراءات القانونية
سواء لدولة المهاجر أو للدولة التي يهاجر إليها أو عبرها وتحدث الهجرة غير الشرعية
لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وأمنية.

المطلب الأول: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

شهدت المنطقة المغربية تحولات عميقة نتيجة للتطورات السياسية والأمنية
والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة على مستوى البيئة الإقليمية والعالمية والتي شكلت
سببا مباشرا في تدهور الأوضاع المحلية لدول المنطقة وانعكست سلبا على طموحات
وأمال الشعوب المغربية.

1. العوامل الاقتصادية:

إن تخلف مستويات التنمية في دولة المهاجر وارتفاع مستوى المعيشة أو تدنيها بالإضافة إلى انتشار الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كلها عوامل تزيد من ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية.

2. العوامل الاجتماعية:

إن التفاوت المجتمعي والفوارق الطبقية تشكل أهم دوافع الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية بسبب سوء التوزيع العادل للثروات والذي ينعكس على التوزيع الاجتماعي فتتشأ طبقات فقيرة ومتوسطة وطبقات غنية رأسمالية، كما أن انتشار الآفات الاجتماعية وارتفاع معدلات الجريمة والاغتراب يولد إحساسا بالاضطهاد الاجتماعي فيخلق رغبة ملحة لدى المواطن في هجرة بلده نحو بلد يحقق المساواة الاجتماعية ويؤمن مستوى اجتماعي لائق بالمواطن العادي من سكن وتعليم وصحة وعمل واندماج في المجتمع.

المطلب الثاني: العوامل السياسية والأمنية

تعتبر المنطقة المغربية بيئة حاضنة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية وزادت جائحة كورونا من تداعيات تلك الأزمات وانعكست على مستوى القدرة المعيشية للمواطن المغربي، وكُرست محاور الانسداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مواجهة عقلانية ورشيدة لمخرجات الأزمة الصحية العالمية التي تداعت على جميع المجالات ومسّت حدود القدرة السياسية للدول المغربية في التكيف مع تجليات أزمة كورونا بكيفيات التعامل مع تداعياتها وآثارها سواء على المدى القريب أو المدى البعيد.

فليبيا تعيش أزمة سياسية وأمنية واقتصادية وهوياتية انعكست على الأمن المجتمعي في ظل جائحة كورونا حيث وقفت الأطر السياسية في ليبيا عاجزة عن هندسة وإدارة الأزمة الصحية التي طالت كل فئات المجتمع الليبي، أمّا تونس فهي تعيش الآثار المترتبة عن تداعيات أزمة كورونا وتجلّت في عجز مؤسسات الدولة في احتواء نتائج الأزمة

وانعكاساتها على المجال الاقتصادي والاجتماعي وترجمتها أيضا امتداد الأزمة إلى المجال السياسي حيث تعيش تونس المأزق السياسي في ظل حلّ مؤسسات الدولة واتهام مؤسسة الرئيس للأجهزة المتخصصة بالتقاعس في التعامل مع أزمة كوفيد 19 بسبب فشل الحكومة التونسية عن تسيير الحياة العامة في ظل مواجهة تداعيات أزمة كورونا الأمر الذي عجزت عنه الأجهزة والمؤسسات المختصة بالشأن الصحي مما تسبّب في ارتفاع معدّلات الهجرة في صفوف الشباب التونسي والشباب الليبي.

أما الجزائر فقد عمدت الحكومة إلى اتخاذ تدابير وقائية لمواجهة تداعيات أزمة كورونا بالتوازي مع أزمة ارتفاع معدّلات الهجرة غير الشرعية بالرغم من ارتفاع معدّلات البطالة والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري..

1. العوامل السياسية:

تؤكد الدراسات أن للأسباب السياسية تأثير مباشر على ارتفاع معدّلات الهجرة غير الشرعية في العالم والوطن العربي نحو أوروبا وأمريكا بسبب طبيعة نظام الحكم وأزمة شرعية النخب الحاكمة وأزمة الديمقراطية مثلا في الوطن العربي، حيث يشعر المواطن العربي والمغاربي على وجه التحديد بأنه تابع وليس مشاركا ولا حرا في اختيار نظام الحكم الذي يراه عادلا ويحقق آماله وطموحاته فيشعر باللامبالاة السياسية سواء تجاه حكامه أو أحزابه أو المجتمع المدني الأمر الذي يدفعه إلى التفكير في مغادرة وطنه والبحث عن الحرية والمساواة والعيش الكريم في دول أخرى.

2. العوامل الأمنية:

إن الأوضاع الأمنية التي عايشتها دول المنطقة المغاربية سواء على خلفية الاستعمار أو استفحال ظاهرة الإرهاب التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات أو عقب أحداث الربيع العربي منذ 2011 وانهارت أنظمة الحكم في تونس وليبيا وانتشار الفوضى المدنية والحرب

الأهلية في الجزائر وسوريا وموريتانيا كانت سببا من أسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في أوساط شبابية و فئات اجتماعية مختلفة ولكن أغلبها شباب.

فالأمن محدد للبقاء والاستقرار فإذا غاب أو تعرض لخطر أو مخاطر التهديد سواء بحدوث نزاعات أو أزمات أو انتفاضات شعبية أو حروب أهلية أو قبلية أصبحت الهجرة ملاذا آمنا للمهاجر الشرعي وغير الشرعي، ولعل ما تعرفه الحدود الجزائرية من تهديد أمني وصل إلى داخل إقليمها وأراضيها لدليل واضح على خطورة الوضع الأمني في المنطقة والمتمثل في انتشار المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل خاصة من مالي والنيجر والتشاد بسبب الحرب الأهلية والإرهاب والنزاعات العرقية والاثنية.

تعاني الجزائر يوميا من تزايد نسبة المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في تندوف وتمنراست وبشار وينتقلون إلى الشمال إما ليمركزوا في باقي ولايات الوطن أو ليعبروا إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.

تتوسط الجزائر دول المغرب العربي وتلتقي جنوبا في مساحة صحراوية شاسعة مع دول الساحل الإفريقي وهذه السمة الجيوبوليتيكية شكّلت عاملا مُمكنًا لتدفق المهاجرين الأفارقة الذين تسللوا إلى ولايات حدودية جنوبية وغربية، وأصبحت أعداد الهجرات السرية الوافدة إلى الجنوب الجزائري خاصة في تزايد مستمر رغم تضاعف إجراءات المراقبة ذات التقنية العالية ورغم تجنّد رجال الجمارك والجيش الوطني الشعبي والدرك الوطني لحماية الحدود الجزائرية من امتداد تدفق هؤلاء المهاجرين السريين القادمين من منطقة الساحل الإفريقي إمّا بهدف العبور نحو وجهة أخرى أو من أجل الاستقرار المؤقت إلى أجل غير مسمى في إطار شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.⁷

⁷ براح حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017، ص 275

تسببت المرحلة الانتقالية التي شهدتها معظم دول المنطقة المغاربية في إطار ما يسمى بأحداث الربيع العربي في ارتفاع موجة الغضب لدى الشعوب المغاربية المطالبة بالديمقراطية والاستقرار السياسي، وأفرزت خوفا لدى السلطات الجزائرية من انتقال العدوى إليها مما أدى بها إلى تبني مجموعة إصلاحات سياسية وتنموية في مختلف المجالات لكسب ثقة وولاء الشعب.

كما عمدت إلى رد أي محاولة داخلية من شأنها أن تؤثر على استقرار النظام السياسي الجزائري ومؤسساته من جهة وتطوير منظوماتها الدفاعية الأمنية والعسكرية لمواجهة التهديدات القادمة إليها عبر حدودها مع دول الجوار المغاربي وتبني مقاربة أمنية لا تعتمد على الإصلاح وإعادة هيكلة القطاعات والمؤسسات الأمنية والعسكرية فقط وإنما تسعى إلى بناء مقاربة أمنية إنسانية مجتمعية تقوم على تطوير علاقة الدولة بمكونات الأمن الإنساني في إطار البيئة الإقليمية والعالمية.⁸

المبحث الثالث: تأثير أزمة كوفيد 19 على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية

تعتبر مسألة التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من جيوبوليتيكية المنطقة العربية بصفة عامة والمنطقة المغاربية بصفة خاصة بالنسبة للعالم قضية مصيرية متعلقة بالأمن القومي والأمن المجتمعي لتلك المجتمعات ولأن المنطقة المغاربية تعتبر بيئة حاضنة وبيئة مصدرة لتدفقات هائلة من المهاجرين النظاميين والمهاجرين غير

⁸ يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي، من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن مجلة المستقبل العربي، ص 22

الشرعيين، فتعاني الدول الغربية دول الاتحاد الأوروبي خاصة من مواجهة دائمة لتدفق تلك الهجرات الوافدة إلى أقاليمها في رحلة الموت إلى الحياة. وقد تنامت وتصاعدت وتيرة الهجرة غير الشرعية في الآونة الأخيرة بسبب تداعيات جائحة كورونا وانعكاساتها الاقتصادية بارتفاع معدلات البطالة وغلاء المعيشة وارتفاع القدرة الشرائية وتراجع قيمة العملات المحلية، كما كانت نتائجها صعبة بالنسبة لمعدل الحياة والوفاة في إطار التحولات الديمغرافية وتأثرها بعدد الإصابات المرتفعة ونسبة الوفيات بفيروس كورونا كوفيد 19.

بالإضافة إلى الطابع الأزمو الديناميكي والممتد إلى جميع القطاعات في الدول المغربية من الوظائف الدنيا كالإقتصاد والمجتمع والثقافة إلى الوظائف العليا كالمجال السياسي والعسكري والسياسة الخارجية.

شهدت دول المنطقة المغربية في زمن جائحة كورونا انسداداً سياسياً وعجزاً مؤسساتياً في مواجهة تداعياتها فنتيجة للأزمة السياسية والأمنية التي تعيشها ليبيا عرفت معدلات الهجرة غير الشرعية ارتفاعاً محسوساً نحو أوروبا وكذلك بالنسبة للجزائر وفي ظل تبعات الحراك الشعبي وتونس وأزمة عجز الدولة عن مواجهة تحديات كوفيد 19 خرجت المسألة عن السيطرة ولكن بعد تدارك المراحل الأولى والوسطى للأزمة تمكنت الجزائر مثلاً من تجاوز الموجات الأربعة لأزمة كورونا في ضوء مجموعة من الإصلاحات والتدابير التي خففت من تداعيات الأزمة على باقي المجالات، ولكن مازالت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هاجساً يؤرق السلطات الجزائرية تحاول جاهدة وضع ترسانة من القوانين لمعاقبة مهربي المهاجرين السريين في قوارب الموت، بالإضافة إلى تبني مقاربة التنمية المستدامة والأمن الإنساني لتمكين المواطن من تجاوز نتائج أزمة كورونا بتقديم المنح والتعويضات للمتضررين من إجراءات الغلق والحجر المنزلي في القطاع العام والقطاع الخاص.

المطلب الأول: تداعيات أزمة كورونا كوفيد 19 على تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في فئة الشباب

إنّ الهجرة غير الشرعية بمدلولها الشعبي هي "الحرقة" والتي تجسّد أزمة هوياتية مجتمعية تحول دون فهم حقيقة ارتباط وولاء الشاب المهاجر غير الشرعي بدولته ومدينته وحيّه وعائلته وفي الغالب فإنّ فئة الشباب هي طرف مركزي في الهجرة غير الشرعية وحولها يُدار وتُثار مدخلات ومخرجات ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغربية -ليبيا والجزائر نماذج مقارنة-

تعاني معظم شعوب المنطقة المغربية من إشكالات كبرى تمسّ جميع مجالات الحياة وترجمها أزمة علاقة بين الدولة والمجتمع، ويبدو جلياً عجز النخب الحاكمة في تنمية الأمن المجتمعي ومواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية من جهة إلى جانب غياب دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من جهة أخرى في تحويل مخرجات الصراع بين الدولة والمجتمع لصالح إنجاح مسيرة الإصلاحات السياسية وتنمية المشاركة السياسية نحو تحقيق الاستقرار السياسي.

وقد أشار العديد من المفكرين إلى إشكالية الدولة في علاقتها بالمجتمع حين اعتبروها معضلة نظرية وسياسية خاصة في المجتمعات المتحولة نحو الديمقراطية، وما تشكّله من تحديات أمام دور الدولة وأجهزتها المتنوعة في حماية الأمن الهوياتي خاصة في مقابل تنامي المطالب الإنسانية المشروعة نحو تحقيق حياة كريمة ومواطنة ايجابية في الجزائر وليبيا على سبيل الدراسة.

يرى البعض أن المجتمعات العربية والإفريقية تعيش حالة دولنة المجتمع ويقصد بها هيمنة الدولة بكل مؤسساتها وأجهزتها وبواسطة مجموعة من الوسائل المرنة والقهريّة

على مختلف أبعاد الوجود الاجتماعي الهوياتي وهذا ما يولّد نوعا من الاستبعاد والاستبعاد والذي وصفه دي توكفيل بالاستبعاد الناعم.⁹

ولتحديد طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع لا بد من الوقوف عند بعض خصائص هذه العلاقة التي تمس طرفين لمعادلة صراعية صعبة، حيث أن نشأة الدولة العربية الحديثة أثارت جدلا واسعا ونقاشا حادا حول تأصيلها وماهيتها، فالبعض يرى أنّ الدولة العربية نشأت وفق تقاليد أجنبية ليست أصيلة ومرتبطة بكيونة المجتمع العربي، أي بمعنى أن الدولة لم تتطور تطورا طبيعيا وذاتيا في تلبية احتياجات ذلك الوجود الاجتماعي التي تعبّر فيه عن المصالح المشروعة لمختلف القوى الاجتماعية والكيانات الاجتماعية القائمة في المجتمع.¹⁰

فعندما تُخفق الدولة في حماية المواطنين والاستجابة لمتطلبات شرائح المجتمع من توفير للعدالة الاجتماعية والأمن المجتمعي وتوفير فرص العمل في السوق المحلية، وعندما تفقد المجتمعات المحلية تماسكها الاجتماعي تزداد احتمالات الصراع المجتمعي العنيف خاصة إذا كانت الدولة هشة وفاشلة فإن نتائج الصراع تنعكس سلبا على مسألة ثقة الفرد أو المواطن في مؤسسات الدولة وفي قوانينها وسياساتها.¹¹

ورغم الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة الجزائرية في مواجهتها لتلك التحديات في ظل جائحة كورونا ألا أنها تسعى جاهدة إلى توفير إمكانات

⁹ شاهر اسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017، ص 4

¹⁰ أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 126

¹¹ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011، الصراع والأمن والتنمية، (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مؤسسة الاهرام، 2011)، ص ص 11-12

بناء مقارنة تصورية للتخفيف من ارتفاع معدلات الرغبة الدائمة للهجرة غير الشرعية نحو أوروبا من طرف الشباب المغربي والشباب الجزائري على وجه التحديد.

المطلب الثاني: أزمات التدحرج البطئ كوفيد19 وتأثيرها على رغبة الشباب في الهجرة غير الشرعية

في ظل أزمة كورونا كوفيد 19 تعرضت شعوب العالم بما فيها المنطقة المغاربية إلى تحديات صعبة شكّلت رهانا قاسيا على الحكومات والسياسات العامة من جهة وعلى الطبقات الاجتماعية على اختلافها ولعلّ أهم طبقة هي طبقة الشباب البطال وخريجي الجامعات الذين يفتقدون إلى مصدر دخل دائم أو مؤقت وإلى أدوات العيش الكريم مثل التأمين الصحي والسكن ومتطلبات الحياة الحديثة.

مخطط رقم 1: الأزمات الدافعة نحو الهجرة غير الشرعية في زمن كورونا في المنطقة المغاربية:



المصدر: إعداد الباحثة

شكّلت الأزمات الدافعة نحو الهجرة غير الشرعية في زمن كورونا في المنطقة المغاربية عوامل ومتغيرات متحركة في تنامي أعداد الهجرات الوافدة نحو أوروبا نظرا لعدم تمكنها من مواجهة تلك الأزمات أو عدم القبول بالحلول المقترحة من قبل حكوماتهم أو لأنّها تترجم الأعباء اليومية لهؤلاء المهاجرين والراغبين في الهجرة غير الشرعية، ومن بين تلك الأزمات التي تشكل رهانات صعبة هي كالآتي:

- أ- الأزمات السياسية والأمنية: أزمة الاستقرار السياسي وأزمة شرعية النخب الحاكمة وأزمة الثقة.
- ب- أزمات الأمن المجتمعي والاجتماعي: أزمة الأمن الهوياتي والعقدي، أزمة الأمن الصحي، أزمة الأمن الغذائي وأزمة الأمن المعلوماتي والالكتروني.
- ت- أزمات التنمية والإصلاح الاقتصادي جراء أزمة كورونا.

وفي ظل هذه الأزمة يتعرّض الأفراد والشباب كعينة الدراسة لمراحل خمسة أساسية تولّد لديهم الشعور بانعدام الوجود الاجتماعي والنفسي والاغتراب المجتمعي وتنتج عن ذلك الرغبة الملحة في الهجرة والهجرة غير الشرعية و حسب نموذج كوبر روس غريف Kuber Ross Grief Cycle Model فإنّ الأزمة بمختلف أبعادها تؤثر على مختلف المجالات الحياتية:

1-مرحلة الإنكار: عند بدايات انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 تجاهلت معظم الحكومات والدول والشركات وقادة العالم الانتشار السريع للفيروس وانعكاساته على المدى القريب على الوضع الصحي خاصة وعلى المدى المتوسط والبعيد في ظل التداعيات الاقتصادية بتسريح العمال ووقف صب المعاشات والرواتب وانتشار البطالة وغلق المؤسسات والشركات وبداية العمل بالواقع الافتراضي أي حتمية التعامل المجتمعي والبيئي بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الالكترونية الأمر الذي فرض رهانا

جديدا يتمثل في ظاهرة الأمية الرقمية والمعلوماتية في فئات اجتماعية وعمرية مختلفة.

2-مرحلة الغضب: إنها مرحلة صعبة في ظل جائحة كورونا حيث تترجم مشاعر التذمر والتمرد والغضب ضد السياسات الحكومية التي تأخرت في التعامل مع تداعيات أزمة كورونا كوفيد 19 وهي مرحلة سابقة لثورة رد الفعل على الغضب والكبت والمشاعر الباطنية وبالتالي ترى بعض الدراسات أنّ أزمة الهجرة غير الشرعية تُعبّر عن حالة الغضب والثوران لدى فئة الشباب ضدّ ظروفهم المعيشية وتدنيّ مستوى قدراتهم وعدم الاكتراث لمؤهلاتهم وتشجيعهم وبالتالي تُحشد تلك الطاقة السلبية وتُستثمر في السعي الحثيث نحو الهروب في قوارب الحرق أو الموت إلى الحياة ومن هنا تظهر وتيرة ارتفاع معدلات الهجرة غير الشرعية هروبا من ظروف مجتمعاتهم في ظل جائحة كورونا نحو فرص حياة أفضل في الدول الأوروبية مثلا وحتى وإن عانت بدورها من تداعيات أزمة كورونا.

3-مرحلة المساومة والتبرير: لم تستطع ولن تستطيع الحكومات العربية والمغربية خاصة إنهاء سيطرة جائحة كورونا على مصالح الدول وسياساتها العامة واستراتيجيات المواجهة ولذلك تسعى الدول المغربية إلى التدابير الوقائية وسياسة الغلق والحجر الصحي الأمر الذي ولّد لدى فئات المجتمع وفئة الشباب خاصة حالة العزلة والانزواء واللجوء إلى العالم الافتراضي الذي يجرده من مشاعر عدم الاكتراث والغضب ويتحول إلى اتجاه قبول المساومة والتنازلات التي تقدّمها الحكومات للحفاظ على استقرار الوضع العام وإظهار النوايا الرشيدة في إدارة أزمة كورونا كوفيد 19 وتتحول هذه المرحلة إلى مرحلة القبول بالوضع القائم والرضوخ للاملاءات وقرارات الحكومات.

4- مرحلة اليأس والاكتئاب: تولدت لدى الشعوب المغربية في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية في ظل تداعيات أزمة كورونا حالة من اليأس والكآبة وعدم الثقة في الأدوات الوقائية والإستراتيجية الإستباقية التي تحاول في ظلها الحكومات المغربية في الجزائر وليبيا تجاوز مخاطر جائحة كورونا في ظل أزمة بناء الدولة المتوقفة في ليبيا وأزمة تراجع قيمة عملة الدينار الجزائري والتهاب الأسعار وغلاء القدرة المعيشية وخفض معدلات التصدير بسبب الغلق الجوي والبحري أمام وسائل النقل والتنقل.

في هذه الحالة سعت الجزائر إلى بناء إستراتيجية في إدارة الأزمات أي إدارة الأزمة بالأزمة بتجنب اتخاذ قرارات صعبة وتطوير العمل بالخيارات المتاحة بالإضافة إلى العمل على احتواء الأزمات بتحديد مضمونها وإفقادها لهويتها، وبالتالي لم تتعامل الجزائر مع أزمة كوفيد 19 على أنها أزمة صينية وإنما عملت بمبدأ المنظمة العالمية للصحة واعتبارها وباء عالميا.¹²

خاتمة:

سعت هذه الدراسة منذ البداية إلى الإجابة عن إشكالية صعبة تعبر عن علاقة مستمرة ومتلازمة بين متغير الأزمة وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العالم بصفة عامة والمنطقة المغربية بصفة خاصة، فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية تشكّل عوامل في حد ذاتها لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في مختلف أرجاء العالم فالهجرة ظاهرة كونية ملازمة لتطور البشرية، ولعل التدفق التصاعدي للهجرات الوافدة أثناء النزاعات المسلحة والحروب والأزمات سواء بطريقة قانونية أو غير شرعية

¹² آية رياض العبد القادر بورزان، مرجع سابق، ص. 160

عبر التسلل واللجوء وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للقارات يُثبت تنامي هذه الظاهرة حتى في زمن جائحة كورونا كوفيد 19.

إن الأزمة الممتدة عبر الجوار المغربي التي انعكست على المشهد السياسي والأمني وظروف المعيشة الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها دول المنطقة المغربية قبل وأثناء وبعد تداعيات أزمة كورونا تترجم صعوبة توظيف مقاربة الأمن الإنساني في إدارة الأزمة أثناء وضع الأزمة، حيث يتوجب على الحكومات المغربية الاهتمام بإيجاد حلول جذرية لتأهيل حياة المواطن المغربي وإشراكه في تسوية الأزمة وخلق مواطنة ايجابية لتحقيق أهداف التنمية الإنسانية المستدامة التي من شأنها أن تُخفّف الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتشجع المواطنة المسؤولة في مواجهة تحديات ونتائج أزمة كورونا وتقييم مسار عملية التنمية والإصلاح في جميع المجالات وذلك بتبني مقاربة شاملة استباقية وقائية لمواجهة مصادر تهديد الأمن المستقبلية والتي لا تقتصر على التهديدات التماثلية والتهديدات اللاتماثلية لأن متغير الأزمة متغير ديناميكي يتأثر بالتحولات العميقة والمحيطة بالبيئة الداخلية والإقليمية والدولية.

إنّ التطور الحاصل في استراتيجيات الدول في مكافحة فيروس كورونا كوفيد 19 ومواجهة التداعيات والآثار المترتبة على الاقتصاد العالمي والأوضاع الإنسانية والاجتماعية للشعوب ورهانات الاستقرار السياسي والمؤسسي والأمني يضع مسألة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في خانة الأولويات الحيوية في الأجندات المحلية والإقليمية والدولية نحو تمكين الشباب من استرجاع ثقتهم في حكوماتهم وإشراكهم في إطار مقاربة الديمقراطية التشاركية في احتواء الأزمات وبناء التنمية لتحقيق ذواتهم وطموحاتهم.

ويجب على دول المنطقة المغربية بناء بيئات محلية لتفريغ طاقات الشباب في الإبداع وخلق المبادرات لتنمية أدوارهم في المجتمع خدمة لأهدافهم وتنمية مكانة دولتهم في مشاريع التنمية المحلية والوطنية بتبني مشاريع ومقاربات مثل مقارنة التنمية الإنسانية المستدامة والتي من شأنها أن تواجه تحديات الأزمات مثل ما هو الحال مع أزمة كورونا كوفيد 19.

5. قائمة المراجع:

- 1- أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 126
- 2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 2011، الصراع والأمن والتنمية، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، مؤسسة الأهرام، 2011، ص ص 11-12
- 3- آية رياض العبد القادر بورزان، إدارة الأزمات، سوريا: منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2021، ص 8
- 4- براج حمزة، الإستراتيجية الأمنية الجزائرية لمواجهة التهديدات الأمنية اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، جوان 2017، ص 275
- 5- سوزان مارتن، سانجولا فيرانسغي، ابي تايلور، نشرة الهجرة القسرية، أزمة، مارس 2014، ص 5
- 6- شاهر اسماعيل الشاهر، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017، ص 4
- 7- عادل زقاع، المعضلة الامنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 5، جوان 2011، ص 108

- 8- عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، المجلد 40، أبريل 2005، ص. 59
- 9- كريفيش الاطرش وفتحي عكوش، "الهجرة غير الشرعية: دوافعها واليات معالجتها وطنيا ودوليا"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 04، جوان 2016، ص. 269
- 10- يوسف محمد الصواني، التحديات الأمنية للربيع العربي، من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن مجلة المستقبل العربي، المجلد 36، العدد 416، 31 أكتوبر 2013، ص 22